

تونس ومسألة الحدود مع الجزائر أثناء الثورة التحريرية 1954-1962

• عسال نور الدين

• جامعة جيلالي اليابس assalnouredine@yahoo.fr

تاريخ النشر : 2018/10/04

تاريخ القبول : 2018/09/18

تاريخ الارسل : 2018/06/10

الملخص: قامت الثورة الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي نصت عليها موثيقها وعلى رأسها تحرير المغرب العربي، غير أن ظهرت مجموعة من العقبات التي حالت دون توحيد الرؤى بين قياداته في مواجهة الاستعمار الفرنسي، وكان من بينها مسألة الحدود بين الجزائر وتونس التي طالبت بجزء من الصحراء الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة تجاوزتها القيادتان بحكمة ووفق منظور يراعي مصلحة الشعبين الشقيقين. وفي 1957 طالب الحبيب بورقيبة باستغلال الصحراء في إطار المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية المقترحة من قبل فرنسا. وفي فيفري 1959 ألقى خطابا دعا فيه بضرورة الاعتراف بحق تونس في المنطقة رقم 233 الممتدة في الصحراء.

الكلمات المفتاحية: تونس-الحدود- الثورة الجزائرية، الجزائر.

Tunisia and the question of the border with Algeria during the liberation revolution, 1954-1962

Abstract : After the Algerian revolution began in 1954, the Maghreb countries decided to give their unconditional support to the algérien people in their struggle against french colonialism and multiplying their efforts to change the french position. and was large and diversified This active aid desulted from the involvement of the two countries in the algérien conflict and a marked degradation of relations with France, but from its Independence in 1956 tunis claims sovereignty over its territories, in 1957 the president habib bourguiba claims the exploitation of the sahara within the framwork of the common organization of the sahara regions proposed by France on february 05, 1959 bourguiba asks in a discourse to France the recognition of the rights of tunisia to the mark 233 and the extension of tunisia has its natural prolongation saharan..

Key words: Tunisia, Algeria, border, Algerian revolution

مقدمة :

تميز الموقف التونسي خلال الفترة التي سبقت مؤتمر طنجة بنوع من التفتح تجاه الثورة الجزائرية، و حاولت أن تكون سندا قويا لها بحكم العلاقات التاريخية والمصير المشترك ووشائج اللغة والدين، غير خلال هذه الفترة ظهرت مشكلة خطيرة أدت إلى تأزم العلاقات بين القيادتين وكادت أن تعصف بوحدة الكفاح ضد العدو الواحد، و تمثلت في مطالب تونس بحقوقها الإقليمية في الجزائر، بيد أنه من الخطأ الاعتقاد أن أطماع تونس قد ظهرت خلال الثورة التحريرية، بل لها جذور تاريخية في الماضي، ففي سنة 1882 أشار السويسري "كوناتز Cornetz" إلى وجود البدو الجزائريين في الحواف الشرقية للعرق الكبير، وكتب الرائد "روبيي Rebillet" الملحق العسكري بتونس في 1890 قائلاً "الشعامة والسوافة الجزائريين ينظرون لأنفسهم على أنهم سادة العرق" ⁽¹⁾.

ولترسيم الحدود بين الجزائر وتونس وقعت اللجنة المختلطة التونسية الفرنسية على اتفاقية سنة 1901 التي تم بموجبها تحديد الحدود الغربية لتونس والتي تمتد من طبرقة على البحر الأبيض المتوسط إلى بئر رومان جنوب شط الجديد وقد اجتمعت قبلها سنوات 1888-1894، 1895-1898، ليوافق الطرفان على نتائج هذه اللجنة في 20 سبتمبر 1901 وفي 01 ديسمبر 1912، وعلى الرغم من محاولات الجزائر رسم الحدود الجنوبية لبئر رومان منذ سنة 1901، إلا أن اللجنة لم تجتمع أبدا بعد ذلك، وكانت آخر محاولة تعود إلى تاريخ 1949 باقتراح من "نايجلان Naegelen" الذي اقترح اجتماعا جزائريا تونسيا بـ "برج لوبوف"، لكن أجل هذا الاجتماع من قبل تونس لأسباب غير معروفة.

ثم اقترح بادر الحاكم العام للجزائر "جونارد Jonnard" في 5 ديسمبر 1908 فتح مفاوضات مع الأتراك بغية رسم حدود طرابلس (ليبيا حاليا)، مع تونس من جهة ومع الجزائر من جهة أخرى بعدما طلب منه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي بجمع كل الوثائق التي تسمح بتحديد دقيق للحدود، وأسندت هذه المهمة للملازم "ميترا Maitrat" الذي بين أن

كل الآبار الواقعة على الحواف الشرقية للعرق تم حفرها وصيانتها من قبل بدور جزائريين ورأى الضابط أن الحدود التونسية الجزائرية تبدأ من "بيررومان" إلى جنين من بئر عوين⁽²⁾ وقد اعتمد "ميتر" على ما كتبه المقيم العام الفرنسي بتونس في 16 مايو 1900 الذي ذكر أن مخيمات الشعامبة نصبت على بعد 20 كلم جنوب جنين، بينما الأقاليم التي يرعون عليها لم تكن مشغولة من قبل القبائل التونسية، فالسكان الصحراويين لم يتجروا على المغامرة إلى ما بعد جنين، وبعد دراسة طويلة ومعلومات دقيقة الأمر الذي سمح لـ "جونار" برسم في 5 أكتوبر 1910 الحدود التالية: مع تونس خط بئررومان، بئر عوين جنين، ومع ليبيا: خط جنين، بيرزار خاشم المحاوية ونقطة 10 كلم وغدامس، ونصف الطريق بين غدامس وحاسي مولاي.

وفي رده على ذلك قام رئيس المجلس "بريان Briand" بتقديم توضيح للحاكم العام للجزائر في 26 أكتوبر 1909 مفاده أن ترسيم الحدود التونسية الليبية يجب التطرق إليها أولا، ليأتي الرد في 13 نوفمبر 1909 من قبل "جونار" بعرض حقوق القبائل الجزائرية بين "جنين" وغدامس Rhadames مشيرا إلى ضرورة اتخاذ الحدود بين الجزائر وليبيا للخط المحدد في رسالته المؤرخة في 5 أكتوبر 1909 وأضاف قائلا: "إن الحدود بين الجزائر وتونس تتجه من بيرعوين إلى قرب جنين، مما يسمح بتحقيق الوفاق بسهولة تامة"⁽³⁾، وأكد في رسالته بضرورة مشاركة ضباط فصائل الجيش بالجزائر في لجنة ترسيم الحدود الليبية التونسية، لأن مساعدتهم من قبل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي لسببين:

1- مشاركة الجزائر في هذه اللجنة يسمح بالمصادقة البرلمانية، بينما الحكومة ترفض ذلك.

2- عدم اعتراف تركيا باتفاقية "باردو" ولا تريد التفاوض رسميا مع فرنسا، بل مع تونس التي تعتبرها مثل الدول التابعة لها.

وهكذا اعترف الوزير في 27 فيفري 1910 أن اللجنة المختلطة ستتكون من مندوب

تركي وتونسي، وأن رسم الحدود التونسية الليبية ستحدد بين البحر إلى غدام،⁽⁴⁾ هذا ما

دفع بالرائد "Danou" القائد العسكري للجنوب التونسي إلى طلب من قائد ملحقة الوادي بتسليمه المعلومات والدلائل التي تسمح بإعلام اللجنة حول حقوق الجزائر ورأت تونس أن الحدود المرسومة تسمى بالحدود التونسية الليبية، ورفضت تسليم الجزائر قطعة إقليمية في غرب خط بئر زار غارة الهامل، وسعت كذلك إلى منع الجزائريين من التوغل المباشر إلى غدامس لكن الحاكم العام احتج على هذا وطلب في 03 مايو 1911 تحكيم الرئيس الفرنسي كايلو "caillaux" الذي اقترح على تونس بمدخل إلى غدامس مروراً إلى بير رومان وبير مونتسير والنقطة الواقعة عند حصن سانت، مما يسمح للبدو الجزائريين بالحصول على حقوقهم المروية إلى الشرق من هذا الخط⁽⁵⁾، وهذه الحدود تسمح لتونس بالحصول على رواق مرور عرضه 25 كلم نحو غدامس واتفقت مع الجزائر على هذه التسوية، لكن المقيم العام أبدى اعتراضه على هذا المقترح وطلب أن يكون عرض الرواق 60 كلم وقدمت تونس خرائط تبين الخط العسكري ببيررومان- دخلة القلطة- حصن سانت على أنه هو الحدود الحقيقية، بينما الخرائط الرسمية للمصلحة الجغرافية للجيش أو العهد الجغرافي الوطني لا يمكن الاعتماد عليها، وهذا ما دفع فرنسا عدم قبول العرض التونسي التي ترفض أن ينزع منها كل طرق الاتصال مع ردامس وليبيا التي يبلغ طول حدودها 200 كلم وهكذا بقي الوضع معلقاً إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽⁶⁾.

وفي سنة 1923 أراد السيد "سانت saint" المقيم العام بتونس إبعاد القوم الجزائريين من الجنوب التونسي واستبدالهم بالقوات التونسية الأمر الذي وافقت عليه الحكومة الفرنسية، وبما أنه لا توجد حدود جزائرية تونسية رسمية في جنوب بيررومان أراد وزير الحرب منح لفصائل تونسية وجزائرية مناطق مسؤولية محددة، ووضع بينهما خط يبدأ من بيررومان إلى حصن سانت مروراً بدخلة القلطة.

هذا القرار لم يأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والإدارية والجغرافية، وبالتالي لم تكن له أي قيمة دائمة أو مؤقتة في الحقوق الدولية، لكن الطرف التونسي استعان بهذا

القرار لتسمية هذا الخط حدود مؤقتة واعتبرتها على أنها حدود بين بلدين وبدأت في بتر منطقة (أ) المعترف بها على أنها جزائرية من قبل الرئيس كايو في سنة 1911 وبذلك أصبحت الخرائط التونسية وخرائط المصلحة الجغرافية للجيش ترسم هذا الخط⁽⁷⁾، وخلال انعقاد مؤتمر الخامس لشمال إفريقيا في مايو 1928 حاولت تونس الاستفادة من هذا المؤتمر بإثارة مسألة الحدود الجزائرية التونسية غير انه صادق على توصية الجزائر وتونس بوضع برنامج تجديد نقاط الماء المشتركة للقبائل الجزائرية والتونسية، فقام الملازم "ايستاب Estep بتحديد نقاط الماء المشتركة بعد شهرين من الترحال وهي كالآتي: بير رومان، بئر عوين، بير زياش، بير موسستير، بير حوية، مع الإشارة إلى أن نقاط الماء المشتركة تقع كلها على حدود منطقة (أ) مما يؤكد على أن ليس لتونس أي حق في هذه المنطقة⁽⁸⁾، وخلال الفترة الممتدة بين سنوات 1928 - 1934 طبقت إجراءات تونسية على المنطقة (أ) وفرضت على الجزائر معارضتها لتجديد نقاط الماء في نفس المنطقة حتى تقبل الجزائر فكرة أن القبائل البدو يستعملون مراعي العرق مثل القبائل الجزائرية وظل الوضع بين مد وجزر بين الطرفين إلى غاية عقد الخمسينات الذي عرف تطورات سياسية وعسكرية هامة.

وقعت فرنسا والمملكة الليبية في 10 أوت 1955 على اتفاقية حسن الجوار التي سمحت بتوضيح الوضع حيث أعلن الطرفان عن قبولها للاتفاقيات السابقة منها⁽⁹⁾:

- 1- الاتفاقية الفرنسية البريطانية في 14 جوان 1989 والإعلان الإضافي في 21 مارس 1899.
- 2- الاتفاقية الفرنسية الإيطالية في 01 نوفمبر 1902
- 3- الاتفاقية الفرنسية العثمانية في 12 ماي 1905
- 4- الاتفاقية الفرنسية الإيطالية في 12 سبتمبر 1919
- 5- اتفاقية روما بين إيطاليا وفرنسا في سنة 1935

انتهجت تونس سياسة براغماتية للوصول إلى تلبية مطالبها وتأكيدا على المبادئ التي سماها الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة"، فقد ظهرت هذه المطالب في بعض النصوص التي أدلت بها الحكومة التونسية، حيث طالب الرئيس التونسي بإعادة النظر في الحدود بين الصحراء وتونس خاصة المنطقة البترولية المعروفة بالرصيف 293 الذي يشمل 15 كلم، فحسب بورقيبة فإن الاستعمار هو الذي غير الحدود لصالح الجزائر الفرنسية والتي كانت جزءا من عرش تونس⁽¹⁰⁾.

بعد مؤتمر طنجة بشهرين عرف الموقف التونسي تغيرا جذريا، ويبدو أنها كانت تبحث مع فرنسا وبالتنسيق مع المغرب عن حل توافقي في موضوع الصحراء، لذا أخذ البلدان يضغطان لتأجيل الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأن يكون على رأسها شخصية معتدلة تحظى بثقة فرنسا، إلى جانب قدرتها على تأدية دور ضمن جبهة التحرير الوطني كالذي أداه "الطاهر بن عمار" بالنسبة للحزب الدستوري التونسي ودفع الجزائر إلى قبول استقلال داخلي كما هو الشأن لتونس⁽¹¹⁾، ثم أفصح "الحبيب بورقيبة" رسميا عن عزمه التوقيع على اتفاق مع فرنسا حول أنبوب البترول إيجلي- السخيرة.

مثلت مشكلة الصحراء مكانا بارزا في العلاقات التونسية الفرنسية الجزائرية فمسألة نقل البترول من الصحراء إلى فرنسا أثارت حولها دعاية صاخبة، فقد طلبت الحكومة الفرنسية من حكومة تونس الترخيص لمرور أنبوب بترول إيجلي عبر التراب التونسي، ومما زاد هذه المشكلة تعقيدا أن فرنسا في حاجة ملحة لبترول الجزائر الذي تريد من خلاله ضمان استقلالها الطاقوي حتى تضع حدا لعجزها، وحاجتها الشديدة إلى العملة القوية، إضافة إلى التغيرات العميقة التي حدثت في الشرق الأوسط كأحداث لبنان والعراق، الأمر الذي جعل بترول الصحراء أكثر أهمية بالنسبة للفرنسيين والأوروبيين⁽¹²⁾.

و تعليقا على هذه المسألة نشرت الصحيفة اليومية "لاديباش" la dépêche الصادرة بتونس خبرا مفاده أن الحكومة الفرنسية سوف تتخذ في الأيام القليلة القادمة قرارا

بخصوص قضية إنشاء أنبوب البترول بين آبار "إيجلي" وميناء قابس التونسي، وأشارت إلى أن السلطات الفرنسية سوف تطلب من الحكومة التونسية ضمان أمان هذا الأنبوب ثم أعلنت جريدة "لاكسيون Action" في عددها الصادر في 23 ديسمبر 1957، أن كلا من شركة "كرابس" التي تنقب وتستثمر منبع النفط في إيجلي وفرعها، وهي شركة النقل بواسطة الأنابيب في الصحراء قد أجرت مفاوضات مع الحكومة التونسية، وأن تلك المفاوضات أسفرت عن قبول بمبدأ مرور أنبوب البترول "إيجلي" عبر التراب التونسي⁽¹³⁾.

وفي 30 جوان من سنة 1958 وقعت كل من تونس والشركة الفرنسية "إيراب" على اتفاقية لإنشاء أنبوب لنقل بترول الحقل الجزائري "إيجلي" إلى ميناء السخيرة بتونس مقابل إجلاء القوات الفرنسية من الجنوب التونسي⁽¹⁴⁾، مما أحدث أزمة خطيرة بين الحكومة التونسية وجبهة التحرير الوطني التي اعتبرت هذه الاتفاقية طعنة في جسم الثورة الجزائرية، لذا كتبت جريدة المجاهد في 4 جويلية 1958 قائلة: "إن الشعوب المغاربية المكافحة من أجل التحرير الكامل لأراضيها بما فيها أقاليم الصحراء. من العار أن نترك ثروات الصحراء بين أيدي العدو... إن هدية فرنسا مسمومة تحتوي سما من شأنه تسميم المغرب العربي الموحد، وبعد ذلك يسهل تسليمه مكبلا إلى القوى الإمبريالية"⁽¹⁵⁾، كما عبرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 11 جويلية عن رفضها لهذه الاتفاقية واعتبرتها خرقا لقرارات مؤتمر طنجة، فالمغرب العربي يجب أن يكون كتلة واحدة ضد الاستعمار الفرنسي، وفي نفس الوقت حاولت لجنة التنسيق والتنفيذ لفت انتباه الحكومة التونسية إلى التأثيرات الخطيرة على مستقبل العلاقات بين الدول المغاربية⁽¹⁶⁾.

وردا على هذه الحملة التي شنتها جريدة الثورة على تونس، والطرح الذي وضعته فيما يخص أنبوب إيجلي والذي وجد تقبلا واسعا لدى الرأي العام التونسي، مما يعني أن قطاعات واسعة منه كانت على أتم استعداد لتقبل وجهة النظر الجزائرية، قررت الحكومة التونسية حجز طيع عددا من جريدة المجاهد، فقد داهم البوليس مطبعة "لابريس La

Presse" التي كان يملكها السيد "صماجا" اليهودي المقيم ببباريس، ويشرف على قسمها الفني يهودي آخر خبير في تقييم أحجام المقالات وهو الذي يتولى توزيعها على المصنفين⁽¹⁷⁾، وتم اعتقال العديد من الجزائريين ومصادرة الأسلحة الموجهة إلى جيش التحرير الوطني، وفي نهاية صيف 1958 أوقفت جبهة التحرير الوطني الحملة ضد تونس مقابل إعادة الأسلحة التي صودرت إلى الجزائريين، والجدير بالملاحظة أن المغرب قد أيد الاتفاقية التونسية الفرنسية مقابل وقوف تونس إلى جانب المغرب في قضية الحدود بين الجزائر والمغرب.

مع بداية سبتمبر 1958 اجتمعت الأمانة الدائمة للمغرب العربي بتونس غير أنها لم تتطرق إلى النقاط الأساسية ما عدا الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني، وبعد أن أعلن ديغول عن سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958 انعقد اجتماعا آخر عرف تبادل الاتهامات بين الأطراف الثلاثة لتعود الوضعية إلى التأزم خاصة بعد اتخاذ الدولتين إجراءات مراقبة تحركات جيش التحرير الوطني على الحدود، ومعارضة تونس مشاركة الجزائر في معرض تونس⁽¹⁸⁾، وردا على هذا الموقف قامت جبهة التحرير الوطني بإرسال مذكرة إلى الحكومة التونسية في جانفي 1959 بشأن المشروع مركزة على النقاط التالية⁽¹⁹⁾:

- 1- إن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا بالتصرف في ثروات الجزائر.
- 2- إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعتبر خرقا فادحا لاتفاقيات طنجة.
- 3- الشعب الجزائري لن يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، إن مقابل استثمار هذا البترول هو آلاف الضحايا الجزائريين.
- 4- إن بناء هذا الأنبوب بفقد الشعب الجزائري ثمار معركة الصحراء.
- 5- إن مشروع الأنبوب هذا من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا، في نفس الوقت يمنح للحكومة الفرنسية تبرير استمرار الحرب أمام الرأي العام الفرنسي.

- 6- إن إقامة الدليل على إمكانية استغلال بترول إيجلي في الحال يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر.
- 7- إن حرب الجزائر أشرفت على نهاية سنتها الرابعة، وللتعجيل بنهاية الحرب لابد أن يظهر المغرب العربي في مظهر كتلة متضامنة.
- أمام هذا التخاذل المفضوح لم تجد السلطات التونسية تبريرا تقدمه للشعب الجزائري، سوى أن الأمر يتعلق بالخبز اليومي للشعب التونسي، والزيادة في القدرة الاقتصادية، لكن جبهة التحرير الوطني ردت بكل حزم عبر جريدة المجاهد الطبعة الفرنسية في مقال عنوانه "ما وراء الخبز اليومي" وفي الطبعة العربية "الخبز المسموم" مركزة على النقاط التالية⁽²⁰⁾:

- 1- إن الحجة الاقتصادية التي تحظى بالتقدير في المطلق تصبح تفاهات عقيمة عندما توضع في إطار مشروع الشمال الإفريقي.
 - 2- إن المغرب العربي يعيش وضعية ثورية فهو يخوض مع الجزائر معركة وجود وحرية.
 - 3- إن الحجة الاقتصادية في الظروف الراهنة يمكن أن يستعملها رجال أعمال، لكن لا يمكن أن يرددها رجال مسئولون على حياة وكرامة الملايين البشر.
 - 4- إن الهدف الذي يريد المغرب العربي تحقيقه من خلال كفاحه التاريخي ضد الاستعمار هو الحرية التي تأتي قبل الخبز.
- ثم واصلت جريدة المجاهد ردها على الموقف التونسي بأن ثورة الصحراء الجزائرية ليست ملكا للجزائر وحدها بل ملك للمغرب العربي قائلة: "لكن هذه الثورة لا يجوز أن نترك فرنسا هي التي تتصدق بها على بعضنا، ونقتل بها بعضنا الآخر... إن الدماء التي دفعها شعبنا في المغرب العربي بسخاء لم يبذلها في سبيل الخبز اليومي الملطخ بالدماء والجرائم الاستعمارية، وإنما بذلها من أجل أهداف أجل وأعظم"⁽²¹⁾.

نتج عن هذا الاتفاق أزمة حقيقة بين الثورة والحكومة التونسية لأنه سيؤدي إلى إفشال مشروع الوحدة المغاربية الذي لطالما انتظره ديغول في عزل الثورة الجزائرية عن محيطها الطبيعي، وإنجاح فكرة فصل الصحراء عن بقية القطر الجزائري، وإقناع تونس

والمغرب بفائدة البقاء ضمن المجموعة الفرنسية، واعترافها بالسيادة الفرنسية على الصحراء⁽²²⁾، وعلى الرغم من هذه الحادثة التي أدت إلى توتر العلاقات بين الطرفين، إلا أن "الحبيب بورقيبة" واصل في نهجه المطالب بحقوق تونس الإقليمية، ويكشف عنها بصورة صريحة في 5 فيفري 1959 حيث طالب:

- 1- الاحترام الكامل لاتفاقية 1910 التي رسمت الحدود التونسية الليبية حتى غار الهامل.
- 2- عدم الاعتراف بخط بئررومان - دخلة القلطة، حصن سانت المعترف بها من الطرفين بمعاهدة 1955 على أنها الحدود التونسية والجزائرية بحجة أن هذه الاتفاقية المتعلقة بالحكم الذاتي قد ولت مثلها مثل الحكم الذاتي.
- 3- التنازل لتونس في جميع الحالات بمنطقة إقليمية صحراوية في الجنوب الغربي من حدود بئررومان - غار الهامل.
- 4- تقسيم محتمل لبقية الصحراء أو تامين مشترك من قبل كل الدول المجاورة حيث صرح قائلاً: "إما إن نعتبر الصحراء مثل محيط كل دولة لها الحق في امتلاك منطقة القريبة من حدودها والبقية كم منطقة مشتركة"⁽²³⁾.

لكن "بورقيبة" لم يحدد بالضبط هذه المنطقة التي يطالب بها، و انطلاقاً من نص خطابه فإن المنطقة المطلوبة تمتد من حصن فلانرز، وحصن بولنيك، وحتى الغات فقد قال: "لدينا أشخاص وصلوا إلى هذه المنطقة بصفة عدم الشك ولو للحظة. إن امتداد تونس إلى الجنوب هو ملك لتونس فالامتداد الصحراوي الذي يوجد بالجنوب هو جزء من الإقليم التونسي"⁽²⁴⁾، وبذلك تظهر حقيقة نوايا "الحبيب بورقيبة" الذي يمثل شخصية نفعية لا يعير أي اهتمام للاعتبارات التاريخية أو العرقية أو المصير المشترك، بينما كان ديغول رجلاً سياسياً، مدركاً لنوايا الرئيس التونسي في الجزائر في رغبته الحصول على جزء من الأراضي خاصة في المناطق الجنوبية الغنية بالبترو، وفي هذا الشأن قال ديغول

"إنه يتمنى أن يلعب دور المصالح أثناء المواجهة، لكنه أيضا يريد أن يتحصل على بعض الامتيازات في الوقت الذي تتحصل عليه الجزائر على الكثير"⁽²⁵⁾.

واقترح بورقيبة بإعطائه امتداد صحراوي أو البقاء في حدود 1955 شرط وضع استقلال ثروات الصحراء بصيغة مشتركة، غير أنه كان دائما يحبذ الاختيار الأول فمجرد حصوله على هذا الامتداد فإنه سيطالب بتقسيم الباقي والاستغلال المشترك، فقد أكد في تصريح له في 5 فيفري 1959: "إني قلت أن ثروات الصحراء يجب أن تستغل لصالح الدول المجاورة، وهو من الطبيعي لصالح الشعوب المجاورة للصحراء، وأيضا بمساعدة وبالتعاون مع الرأسمال الفرنسي والتقنيين الفرنسيين وبمساعدة كل التقنيين الذين يمتلكون القدرات والإمكانات التي يفتقر بها سكان الصحراء، ومن أجل سعادة فرنسا فإنه من المستحيل استغلال ثروات الصحراء دون مساعدتها ومشاركتها وحضورها"⁽²⁶⁾.

لكن بورقيبة نسي أو تناسى أن اتفاقية 1910 ترجمت شكل غير صحيح من قبل تونس وأن الرئيس "كايو" في 1911 رفض هذه الترجمة، وإذا لم تحدد الحدود من قبل المختصين بين بير رومان وحصن سانت، فإن خريطة 1955 لم تعط لتونس الحق في المنطقة (أ) على حساب الجزائر، وكذلك المعروف تاريخيا أن تونس لم تدر المنطقة الواقعة في الغرب وجنوب خط بئر رومان وحصن سانت. ومن أجل إعطاء ماهية لأطروحاته ذكر الرئيس الحبيب بورقيبة في خطابه في 05 فيفري 1959 بعض النقاط التي تبين حقوق تونس وترك الافتراض لمستمعيه على أن هذه الأماكن توجد بالمنطقة التي يطالب بها، بينما نلاحظ أن جنين وبيستور Pistor وحصن سانت تقع شرق الخط المستحق أي بين المنطقة (أ) والحدود الليبية⁽²⁷⁾، ولم يذكر أي نقطة في المنطقة (ب) التي تطالب بها تونس باستثناء الطريق حصن سانت حصن فلاترز أين يعمل في 12 بئر ثلاثين تونسيا منذ 1928، ولكن من المحتمل أن يكون اتفاق بين المسؤولين 7 الفرنسيين بتوقرت والجنوب التونسي بتشغيل العمال التونسيون بعد توصيات مؤتمر الرباط، وهكذا فإن الدلائل

والحجج التي قدمها الرئيس التونسي في فيما يخص مطالبه الصحراوية تتمثل فقط في أنه منذ 1928 عمل بين 12 إلى 30 تونسي تحت قيادة فرنسية على طريق حصن فلاترز، و في هذه الظروف فإن المنطقة (أ) التي كان الرباعية و الشعامبة الجزائرية والتي توجد بها المراعي والآبار هي ملك للجزائر وعلى التونسيين إرجاعها⁽²⁸⁾، أما بالنسبة لاقتراحه تمديد الحدود تونس إلى غاية التقائها مع دولة أخرى فإن بورقيبة فكر في التوسع إلى غاية السودان والنيجر علما أن بين تونس وهذه الدول يوجد عمالة الواحات الفرنسية ولكن الاكتشافات البترولية في إيجلي ومنح التراخيص في العرق الشرقي الكبير هي التي دفعت بتونس إلى هذه المزاغم في الصحراء.

حاولت تونس منذ شهر فبراير 1959 استمالة سكان الحدود الشرقية وجعلهم تونسيين، فقد تعرض سكان وادي سوف الذين يبلغ عدد سكانه 80 ألف نسمة لا سيما الرحل منهم قبيلتا الربايح و القورجان إلى مضايقات من السلطات التونسية أثناء تواجدهم بأماكن رعوية شرق العرق الشرقي الكبير بين بيررومان، و بير زار بجوار الحدود الليبية وعمدت إلى اعتقال البعض منهم، إلى جانب القيام بحملات دعائمه في أوساط المقيمين من السوافة لمختلف الحواضر التونسية⁽²⁹⁾، وأمام هذه التصرفات قام شيخا القبليتين بمراسلة رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول بشأن ما سمعوه في الإذاعة التونسية على لسان رئيس حكومتها من أن حدود تونس تمتد من غارة الهامل إلى بئر روبا في حين كانت هذه المنطقة حسب ما ورد في مراسلتهم مرابط لهم منذ مئات السنين، وبأن الرحل التونسيين لم يتجاوزوا في يوم من الأيام في تنقلاتهم "بئر غورين" وطالبوا بالتدخل لحفظ حقوقهم التاريخية والحيلولة دون تقدم التونسيين نحو الغرب⁽³⁰⁾.

من جهة أخرى أكد الحبيب بورقيبة على حق تونس الحصول على فضاء صحراوي وحينما طرح عليه السؤال الثالث من قبل المجلس الوطني التونسي في 07 أفريل 1960 المتعلق بالحدود الجنوبية التونسية أجاب قائلا: "أكدت في أحد أحدى خطاباتي على أن

هذه المسألة الحدودية لم تكن لتمثل مشكلة بدون توافق والتي لن تأتي بأي نتيجة، إنها أشياء واضحة في الاتفاقات الرسمية وموقعة من قبل الفرنسيين وموجودة في الوثائق الدولية ومُعترف بها من قبل محكمة العدل الدولية بلاهاي، فحدودنا تمتد إلى رصيف 233 لماذا علينا أن نتوقف عند هذا الرصيف هناك اتفاقية 1955 التي حددت سلطة الشرطة إنها في فترة الحكم الذاتي الدولي، في هذه اللحظة فإن الشرطة كانت تحت إشراف فرنسا بداية من خط زارزيس حتى شرطتنا لم يسمح لها بالدخول إلى ما بعد هذا الخط، يتعلق الأمر يتعلق بخطأ في ترجمة الأشياء"⁽³¹⁾.

وهكذا يظهر أن الأطروحة التونسية لم تحدد بدقة الحدود الجديدة التي يجب أن ترسم ويلاحظ ذلك في الخرائط التونسية أين تركت مناطق بيضاء والمسماة باب الصحراء، وبعد اكتشاف بترول إيجلي الذي شكل فرصة لتونس للإعلان عن مزاعمها بسيادتها على جزء من الصحراء، وفي ندوة صحفية عقدها الحبيب بورقيبة بلندن بمناسبة زيارته لبريطانيا في 25 مايو 1961 تطرق إلى المشكل الإفريقي حيث صرح قائلاً: "الصحراء عبارة عن بحر داخلي وبمثابة نافذة للدول المجاورة وإدارة الصحراء يجب أن تكون في شكل قطب يجمع هذه الدول بينما استغلال لن يتحقق إلا بمشاركة فرنسا"⁽³²⁾.

لم يكن الحبيب بورقيبة الوحيد الذي طالب بجزء من الصحراء الجزائرية حيث نجد في 26 جوان، بل هناك العديد من الشخصيات السياسية الذي تبنت نفس الطرح، فقد كتب محمد مصمودي كاتب الدولة التونسية مقالا في الأسبوعية التونسية إفريقيا العمل لكاتب الدولة التونسية تحت عنوان الصحراء والمغرب الكبير جاء فيه: "كل العالم يعرف أن تصحيح الحدود أي حق تونس في مجالها الصحراوي كان من أهم النقاط المتنازع عليها بين فرنسا وتونس بينما النقاط الأخرى مثل مدينة بنزرت واسترجاع أراضي الكولون فلم يكن هناك أي اعتراض...هل يمكن تصور عدم الاعتراف بالحدود الرسمية المحددة برصيف 233، وعلى فرنسا أن تفهم أن مرحلة الاستعمار قد انتهت فعندما يطالب

استرجاع حقوقنا لا يعني أننا لا نعترف بالجميل، اعترفوا بحقوقنا وستجدونها عندنا كل التقدير... هناك امتداد صحراوي من ورائنا أنه جزء من تونس مثل أي إقليم في البحر الأبيض المتوسط لماذا تحرموننا منه؟ وفي جميع الحالات فإن هذا الامتداد الصحراوي الذي نطالب به لن نتخلى عنه أبدا" (33).

عرفت مسألة الحدود تطورا هاما، فقد كان لها الأثر السلبي في طبيعة العلاقات بين تونس وجبهة التحرير الوطني، فخلال أول محادثات رسمية في 29 جوان 1961 بين باهي لدغم، وكريم بلقاسم ظلت وجهات النظر متباعدة ولم يستطع هذا اللقاء إذابة الجليد بين الطرفين فالحكومة استمرت في المطالبة بجزء من الصحراء دون أن تقدم بشكل دقيق حدود هذا الجزء، ورأت الحكومة التونسية أنه من الأهمية بما كان أن يتقدم المغاربة في جبهة واحدة ضد فرنسا واتخاذ موقف موحد خلال المفاوضات، وتوسيع هذا الاجتماع المغاربي إلى الدول المجاورة مما يعني المشاركة في المحادثات الجزائرية الفرنسية، خاصة حينما يتم دراسة مسألة الصحراء، ولتحقيق هذه الغاية أجرت تونس اتصالات مع هذه الدول فكانت محادثات بين بورقيبة، وموديبو كايثا رئيس مالي، بينما أجرى كاتب الدولة التونسي للشؤون الخارجية الصادق مقدم محادثات مع السلطات الليبية، واستقبلت الحكومة التونسية وفدا عن حكومة النيجر (34).

أثارت هذه التحركات رد فعل قوي من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي وجهت مذكرة إلى الحكومة التونسية في 29 جوان 1961 للفت انتباه الدول المجاورة إلى خطورة هذه المناورات التي جاءت في ظرف خطير تمر به الثورة الجزائرية التي هي في حاجة ملحة إلى دعم شامل وقوي من الدول الشقيقة والصديقة أثناء المفاوضات، كما حذرت من مغبة المساس بشبر واحد من أرض الجزائر، ومما ورد فيها: "خلال مفاوضات إيبيان أكدت الحكومة الفرنسية على أن الصحراء هي انجاز فرنسي وبالتالي هي أرض ذات سيادة فرنسية وبذلك فإن الحكومة الفرنسية تبحث عن فصل مناطق واسعة بالتفريق بين القانون

الخاص بجزائر الشمال وجزائر الجنوب... إن الهدف الأساسي لكفاح الشعب الجزائري هو الحصول على السيادة الجزائرية من السلطة الفرنسية على مجموع الأقاليم كما هي محددة في 1954... إنه من البديهي على أن هذا الشكل لا يمكن حله إلا مع جزائر مستقلة رأي تصحيح للحدود مع القوة الاستعمارية التي ليس لها الحق في التوقيع عليها باسم الجزائر لأن الشعب الجزائري سيرفضها شكلا ومضمونا⁽³⁵⁾.

بعد الضغط الذي مورس من الحكومة المؤقتة وفرنسا بخصوص المطالب التونسية في الصحراء، وبعدما اتفق الطرف الجزائري والتونسي على أن قضية الصحراء لا يمكن أن تجد حلا إلا في إطار دولة جزائرية مستقلة، راحت الحكومة التونسية تضغط على فرنسا للجلء عن القاعدة البحرية بينزرت، فخلال زيارة الرئيس الحبيب بورقيبة لباريس في فيفري 1961 أين التقى بالجنرال ديغول بـرومبوي Rambouillet لبحث مسألة المفاوضات بين تونس وفرنسا، وكان الحبيب بورقيبة يأمل في أن يلعب دورا أساسيا في هذه الظروف للحصول على بعض التنازلات من قبل فرنسا لصالح تونس فيما يتعلق بالأطماع التونسية في الصحراء الجزائرية⁽³⁶⁾، وتستفيد تونس من مراجعة حدود الصحراء، وضمان مراقبة تونسية للمناطق البترولية، لكن ديغول أكد له على رفضه هذا الطرح وأن مصير ثروات باطن الأرض ستحل بعد استقلال الجزائر باتفاقية تشارك الدول المجاورة تونس المغرب، النيجر، مالي، التشاد، كما اعتبر أن أي تنازل لتونس سيحدد طموحات المغرب في تندوف وكولومب بشار⁽³⁷⁾.

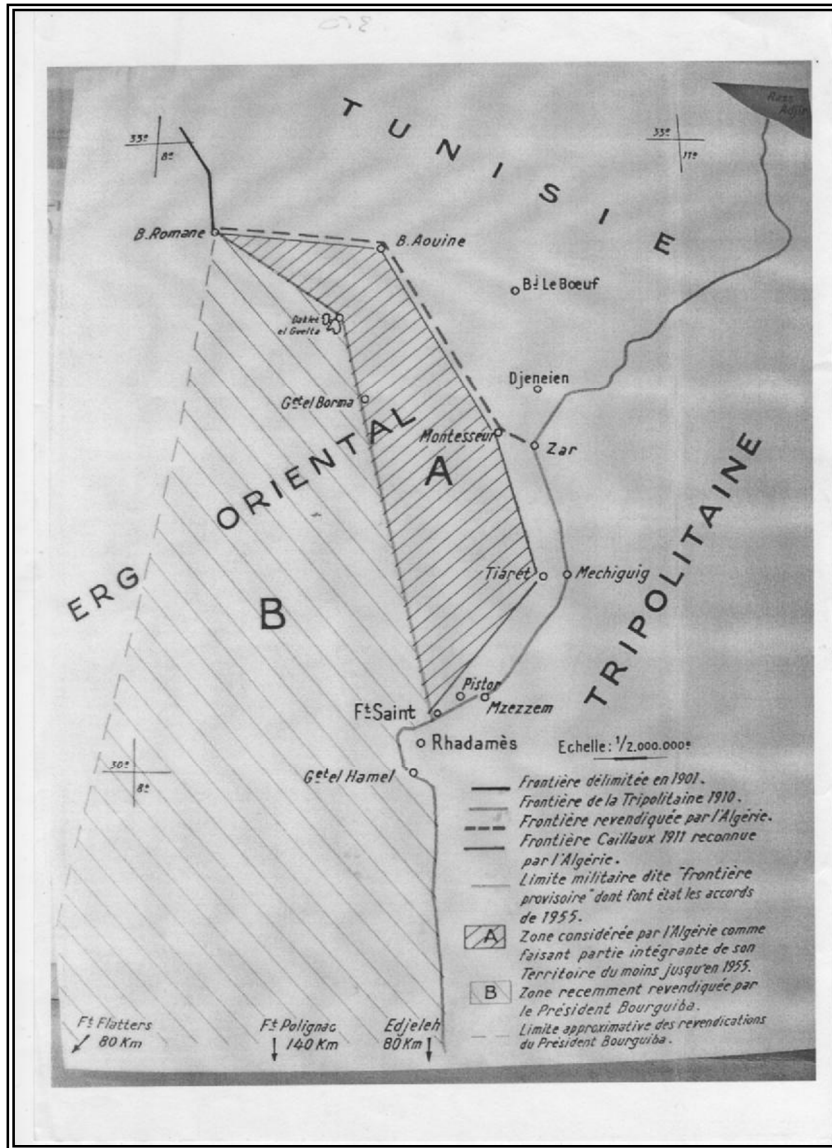
بعدما تأكد الحبيب بورقيبة من فشل مساعيه في طرح مسألة بنزرت طالب في 27 فيفري 1961 بانسحاب القوات الفرنسية منها، غير أن الجنرال ديغول رفض جملة وتفصيلا هذا الطلب بحجة أن المنطقة تمثل لفرنسا نقطة استراتيجية في البحر الأبيض المتوسط، وفي 05 جويلية من نفس السنة يقدم بورقيبة طلبا ثانيا، لكنه أضاف مطلباً جديدا المتمثل في تعديل الحدود بين الصحراء وجنوب تونس معتبرا أن هناك خطئا

تاريخيا ، وكان الهدف من هذا المطلب هو الحصول على مناطق بترولية ، لكن ونظرا لأهمية الصحراء الاقتصادية ورفض الجنرال ديغول، قام الرئيس التونسي في 18 جويلية 1961 بإرسال جنوده إلى بنزرت لاحتلالها، فرد ديغول على هذا الهجوم بصرامة حيث أرسل قوات من المظليين الفرنسيين لاسترداد المنطقة انتهت بمقتل 700 جندي، وبذلك خسر "بورقيبة" من جميع النواحي، فقد خسر ثقة ديغول من جهة وثقة جبهة التحرير الوطني التي اهتمته بمحاولة اغتصاب جزء من أراضي الجزائر من جهة أخرى⁽³⁸⁾.

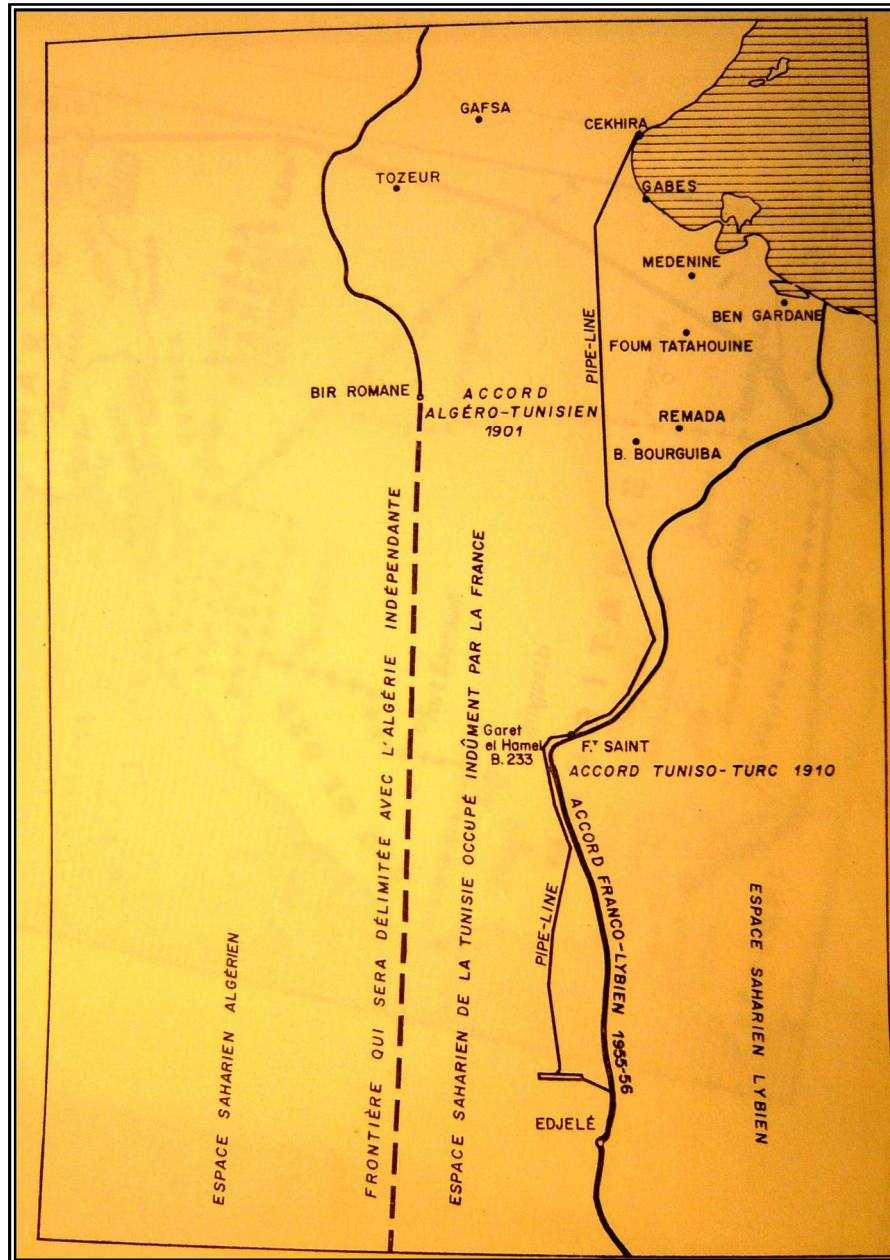
هذه الحادثة جعلت بعض المحللين السياسيين والخبراء إلى القول أن قضية بنزرت كانت ذريعة للضغط على الحكومة المؤقتة وتحقيق مكاسب إقليمية في عمق الصحراء تقدر بنحو 30 ألف كلم² وهذا ما أدركه قادة الثورة الذين رفضوا الربط بين القضيتين ، أنه لا يجوز لتونس أن تتحدث مع فرنسا في مسائل تخص الجزائر، وعليه فإن الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية استنكرت كل اتفاق يبرم مع فرنسا ، لكن في نفس الوقت اعتبرت استرجاع بنزرت أمرا شرعيا بل هي على استعداد لوضع عناصر من جيش التحرير الوطني تحت تصرف تونس⁽³⁹⁾ وبذلك تظهر أصالة الثورة الجزائرية التي لن تتوان في تقديم يد العون للأشقاء ولن تتخلى عن مبادئها وتعهداتها السابقة.

رغم هذه الأزمة التي عرفت العلاقات بين جبهة التحرير الوطني و السلطات التونسية خلال الثورة التحريرية و محاولة الإدارة الاستعمارية استغلال هذا الوضع، إلا أن الطرفين استطاعا تجاوزها ووقفوا جنبا إلى جنب لتحقيق الاستقلال التام لكامل المغرب العربي من السيطرة الفرنسية ، كما أنهما أفشلا كل المؤامرات الهادفة إلى بث النزعة العدائية والانشقاق بين الأشقاء .

خريطة المطالب الإقليمية التونسية



المصدر : ANOM.FM.81F Boite 350, problèmes des frontières tunisiennes



المصدر: ANOM.FM.81F Boite 350, problèmes des frontières tunisiennes

الاحالات والهوامش :

- 1- ANOM.FM.81F. Boite N° 350, problèmes des frontières tunisiennes.
- 2- Ibid.
- 3- Ibid.
- 4- Ibid.
- 5- Ibid.
- 6- Ibid.
- 7- Ibid.
- 8- Ibid.
- 9- ANOM.FM.81F. Boite N° 350, Avenir politique et économique du Sahara.
- 10 -Lacouture (Jean), le souverain, éditons, seuil, paris, 198., p186.
- 11- ANOM.FM.81F. Boite N° 350, Avenir, op.cit.
- 12- زوزو (عبد الحميد)، ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة مؤسسات و موانئ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2009، ص39.
- 13- المجاهد عدد 16، 15 جانفي 1958.
- 14- Fremeux (Jacques), la guerre d'Algérie et le Sahara ,sous la direction d' André martel, Editions, puf, 1994, p101.
- 15- Meynier (Gilbert), Histoire intérieure du FLN 1954-1962, éditions, Casbah, Alger, 2003, p568.
- 16- El Moudjahid, N°27, 24 Juillet 1958.
- 17- مذكرات محمد الميلي، جريدة الشروق، عدد 1623، 1 مارس 2006.
- 18- Meynier (Gilbert), op.cit., p568.
- 19- الميلي (محمد)، مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الطبعة الأولى، الجزائر، 1984، ص ص 107، 108.
- 20- المجاهد عدد 35، 15 جانفي 1959.
- 21- نفسه.
- 22- الميلي (محمد)، مصدر سابق، ص 111.
- 23- ANOM.FM.81.F. Boite N°350, Problème des frontières tunisiennes.
- 24- ANOM.FM.81F. Boite N° 350 Problème des frontières tunisiennes.
- 25- Lacouture (Jean), op.cit. p152.
- 26- ANOM.FM.81.F. Boite N°350, problèmes...op.cit.
- 27- Ibid.
- 28- Ibid.

29- زوزو (عبد الحميد)، المرجع السابق، ص40.

30- نفسه، ص41.

31-ANOM.FM.81.F. Boite N°350, Extrait du discours du président Bourguiba du Jeudi 7 Avril 1960 devant l'assemble national.

32- ANOM.FM.81.F. Boite N°350, déclaration du président Bourguiba faits a l'Oindre a l'occasion d'une conférence de presse sur le problème africain.

33- ANOM.FM.81.F. Boite N°350, Extrait d'un article de Mr Masmoudi intitulé « le Sahara et le grand Maghreb » publie dans l'Afrique action.

34- ANOM.FM.81.F. Boite N°352, les divergences au sujet du Sahara tendant a s'accentuer entre Tunis et le FLN.

35- ANOM.FM.81.F. Boite N°350 mémorandum remis le 29 Juin par le GPRA au gouvernement Tunisien.

36- Morin (Jean), de gaulle et l'Algérie mon témoignage 1960-1962, éditions, Albin Michel paris, 1966, p152.

37- Lacouture (Jean), op.cit., p152.

38- Morin (Jean), op.cit., p167.

39- زوزو (عبد الحميد)، المرجع السابق، ص42.